الفعل المزيد

في رسائل عهد الخلافة الراشدة

الباحث/ محمد عزب جمعه عزب

بالنظر إلى الأفعال التي نريد دراستها، ولاسيما الأفعال المزيدة منها – بوجه عام – في المعاجم العربية، نجد أنها لا تخرج عن خمس حالات :

الحالة الأولى :

أنه قد يترتب على دخول بعض الحروف المزيدة على الأفعال المجردة تغييرٌ يتصل بعمل الأفعال المشتملة عليها، على مستوى الجملة والتركيب، حيث يمكن أن تصير تلك الأفعال لازمة بعد أن كانت متعدية كما في بناء **(انفعل)**، نحو : كسرت الزجاج فانكسر، كما قد تصير متعدية إلى مفعول به واحد إذا كانت لازمة بعد إضافة بعض الحروف المزيدة إليها، نحو : أخرجت زيدًا، واستخرجت الماء من البئر، وقد تصير متعدية إلى مفعولين إذا كانت متعدية إلى مفعول به واحد، نحو : أحفرت زيدًا النهر، وقد تصير أيضًا متعدية إلى ثلاثة مفاعيل إذا كانت متعدية إلى مفعولين، وهذا يكون مع الفعلين **(أعلم، وأرى)**. وهذه المفاعيل التي تعدت إليها تلك الأفعال إنما تعدت إليها بفضل الحروف المزيدة، فهي مفاعيل لمعانٍ صرفيةٍ وظيفيةٍ قد جلبتها تلك الحروف المزيدة لجمل هذه الأفعال، **فـ " الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيًّا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل، فاعلًا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبت زيدًا) جعلت زيدًا ذاهبًا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد.... وإن كان متعديًّا إلى واحد صار بالهمزة متعديًا اثنين، أولهما مفعول الجعل، والثاني لأصل الفعل، نحو أحفرت زيدًا النهر، أي جعلته حافرًا له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة أصل الفعل ؛ لأنه فيه معنى الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعديًا إلى اثنين صار بالهمزة متعديًا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهو فعلان فقط : أعلم، وأرى"** (١).

وينصب الفعلُ المزيد بالتضعيف **(فعّل)** – كـ (أفعل) – مفعولًا به، هو مفعول لمعنى الجعل والتصيير أيضًا.

أما **(فاعل)** المزيد بالألف ثانية، فينصب مفعولًا به هو مفعول لمعنى المشاركة، نحو : سايرت العَالِم، فالمفعول به **(العالم)** الذي تعدى إليه الفعل المزيد انتصب هنا لأنه مشارَك، لا لأنه مساير كما انتصب في **(أفعل، وفعَّل)** لأنه مجعول.

أما مفعول استفعل فيُنصب بمعنى الطلب، نحو : استخرجت الماء.

ولذلك نجد أن علماءنا القدامى قد خلطوا بين أمرين، حيث جعلوا تعدية الأفعال المزيدة ضمن المعاني الصرفية الوظيفية التي تنتج بحروف الزيادة، يقول الرضي في شرح شافية ابن الحاجب : " **فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيًّا** " (٢). فقد خلط الرضي بين أثر زيادة الألف في عمل الفعل الثلاثي المزيد على تركيب الجملة، وبين ما يترشح عن زيادتها من معانٍ صرفيةٍ وظيفيةٍ. وربما جنحوا إلى ذلك باعتبار أن تعدية تلك الأفعال إنما تنتج عن معان صرفية وظيفية وأن مفعولاتها ليست مفعولات للفعل المزيد مباشرة وإنما هي مفعولات لمعنى صرفي وظيفي ينتج عن زيادة تلك الحروف.

الحالة الثانية :

أن تلك الحروف المزيدة لا تضاف إلى الأفعال المجردة هكذا اعتباطًا، وإنما قد تأتي لإضافة معانٍ صرفيةٍ وظيفيةٍ، لجملةٍ أو تركيبٍ في حاجة إليها، كقوله تعالى : **(وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ)** للدلالة على معنى صرفي وظيفي هو **(التكثير)**، والتكثير قد يكون في المفعول كما في المثال السابق، وقد يكون في الفعل، نحو: طوَّف زيد، أي : أكثر من الطواف، وقد يكون في الفاعل نحو : بركت الإبل وموّتت، أي كثر البارك منها والميت، والمعاني الصرفية الوظيفية التي تجلبها تلك الحروف المزيدة كثيرة ومتنوعة، كمعنى المشاركة، والصيرورة، والدعاء، والطلب، وغير ذلك من المعاني الصرفية الوظيفية التي سيتم مناقشة بعضها خلال هذا الدراسة إن شاء الله تعالى، والتي قد تناولها بعض النحاة في كتب اللغة.

الحالة الثالثة :

لا حظ الباحث أيضًا أن هناك قسمًا كبيرًا من الأفعال المزيدة يحمل معانيَ دلالية معجمية غير مستعملة في الأفعال المجردة منها، دون أن يكون للحروف المزيدة أي أثر على أفعالها من ناحية عملها أو من ناحية جلب أي معنى صرفي وظيفي إليها، هذا فضلًا عن أن هناك أفعالًا مجردة مهجورة وغير مستعملة في اللغة، وقد استعمل المزيد منها فقط، وكأن العرب استغنت بتلك الأفعال المزيدة عن المجردة، فأغنى المزيد عن المجرد، وذلك كالفعل (انطلق) المزيد ؛ فإنه من الأفعال المتداولة في الاستعمال اللغوي، بخلاف المجرد

منه فإنه من الأفعال المهجورة وغير المستخدمة في اللغة، وكذلك الفعل أطنب وأسهب، وأرسل وأقفر، وأبقل وأيفع، وأعشب وغيرها من الأفعال.

الحالة الرابعة :

لاحظ الباحث أيضًا أن هناك أفعالًا في اللغة جاءت مزيدة ولم تؤثر فيها الزيادة شيئًا ؛ حيث جاءت كأفعالها المجردة تمامًا من ناحية المعنى والعمل، وهناك العديد من الأمثلة التي سيتم تناولها في هذه الدراسة على ذلك.

الحالة الخامسة والأخيرة :

أن هذه الحروف المزيد قد يترتب على زيادتها تغيير ملحوظ في بناء الجملة المشتملة عليها ؛ حيث يصير الفعل المتصلة به متعديا ليس لمعان صرفية وظيفية بعد أن كان لازمًا، كما أنها تأتي بالإضافة إلى ذلك بمعنى معجمي جديد ؛ فالفعل **(آتِـهِ)** المزيد بالهمزة يأتي في اللغة متعديًا ويأتي بمعنى **(الإعطاء)** وهو معنى مخالف لمعنى الفعل **(أتى)** المجرد الدال على الحركة الانتقالية.

حروف الزيادة وربط عناصر الجملة

يرى الباحث أن لهذه الحروف وظيفة أخرى على مستوى النص من خلال ما تحدثه من ترابط وتماسك بين عناصر الجملة، حيث تربط هذه الحروف بين ما تحدثه أو تأتي به من مفاعيل لم تكن موجودة من قبل داخل الجملة– الكلام يكون في حاجة إليها – وبين الأفعال التي كانت لازمة، ثم تعدت إلى مفعول هو مفعول لمعنى صرفي وظيفي جلبته معها هذه الزيادة، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه المعاني الصرفية الوظيفية كمعنى **(الجعل والتصيير)**، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا به للفعل المزيد، وفاعلًا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى **(أذهبت زيدًا)** جعلته ذاهبًا، فالهمزة هنا مهمتها جعل ما كان لازمًا متعديًّا.

وأشرنا كذلك إلى أن الفعل إن كان متعديًّا إلى واحد صار بالهمزة متعديًا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل، والثاني لأصل الفعل، نحو أحفرت زيدًا النهر، أي جعلته حافرًا له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة أصل الفعل ؛ لأنه فيه معنى الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعديًا إلى اثنين صار بالهمزة متعديًا إلى ثلاثة، أولها للجعل، والثاني والثالث لأصل الفعل، وهما فعلان فقط : أعلم، وأرى ([٣]). وينصب **(فعّل)** المزيد بالتضعيف – كسابقه – مفعولًا به، هو مفعول لمعنى الجعل والتصيير أيضًا.

أما **(فاعل)** المزيد بالألف ثانية، فينصب مفعولًا به هو مفعول لمعنى المشاركة، نحو : سايرت العالم، فالمفعول به **(العالم)** الذي تعدى إليه الفعل المزيد انتصب هنا لأنه مشارَك، لا لأنه مساير كما انتصب في **(أفعل، وفعَّل)** لأنه مجعول. وأما مفعول استفعل فيُنصب بمعنى الطلب، نحو : استخرجت الماء.

ويظن الباحث أن تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي تتعدي من خلالها الأفعال المزيدة، ما هي إلا معان لأفعال متعدية كـ (جعل، وشارك، وطلب) في الأصل، تضمنتها هذه الأفعال المزيدة فصارت متعدية مثلها. ومن ثمّ يعتقد الباحث أن الأفعال اللازمة يمكن أن تتعدى أيضًا بإضافة الحروف المزيدة من خلال معان صرفية وظيفية غير تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي حصرها النحاة في الأنواع سالفة الذكر من معنى (الجعل والتصيير،

أو المشاركة، أو السؤال والطلب)، على نحو ما سيأتي في هذه الدراسة. الأمر الذي نظن معه أنه من الأهمية بمكان إعادة قراءة المعاجم القديمة لتحديد تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي تتضمنها الأفعال اللازمة، فتصير متعدية بفعل أحرف الزيادة، وعمل العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، للخروج بنتائج أكثر دقة وأكثر موضوعية.

وبالتالي نخلص مما سبق إلى حقيقة مفادها أن هناك قطاعًا كبيرًا من الأفعال اللازمة في اللغة العربية، تتعدى بمساعدة بعض الحروف التي تزاد وتلحق بها، من خلال ما تجلبه معها من معان صرفية وظيفية تلقي بظلالها على أطراف الجملة، فتجمع شملها وتربط بين أجزائها، فمعنى الجعل والتصيير الذي جلبته زيادة الهمزة أو التضعيف – كما أشرنا سابقًا – قد جمع بين الفعل الذي صار متعديًا بعد أن كان لازمًا وحمل معنى وظيفيًّا هو معنى الجعل والتصيير وزمنًا معينًا، وبين الفاعل الذي صار جاعلًا، والمفعول به الذي صار مجعولًا، فسرى هذا المعنى وألقى بظلاله على عناصر الجملة، فربط بينها، وهكذا في باقي المعاني الأخرى، نحو : **(المشاركة، والطلب)** التي تجلبها معها الحروف المزيدة، حيث تجمع عناصر الجملة تحت عباءتها، فتحدث ذلك الربط الذهني والانسجام العجيب بين عناصرها.

وأما عن المعاني الصرفية الوظيفية التي تجلبها تلك الحروف المزيدة، كمعنى الدعاء في : أسقيت زيدًا، أي : دعوت له بالسقيا، ومعنى التكثير في : وغلَّقتْ الأبواب، ومعنى المشاركة في تقاتل زيد وعلي، والطلب في : استخرج واستسقى، وغيرها من المعاني التي سيتم دراستها – إن شاء الله تعالى – والتي قد أشار إليها النحاة، فلا يخفي ما تحدثه من ترابط وتماسك بشكل مباشر وواضح بين عناصر الجملة ؛ حيث تلقي بظلالها على عناصر الجملة مُشكِّلة ربطًا ذهنيًّا وتناسقًا وانسجامًا مباشرًا بين عناصرها.

هذا وقد تسهم تلك الحروف المزيدة في سريان دماء جديدة داخل شرايين الجملة من خلال ما تكسبها من دلالات تنبثق من سياقاتها، فتعمل تلك المعاني الأخرى على ربط عناصر هذه الجملة، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : (فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ)، فزيادة الهمزة تفيد من خلال سياق الجملة معنى الإلجاء والاضطرار، وقد أسهم هذا المعنى بشكل واضح في ربط عناصر الجملة واتساقها حيث يضاف لمعنى حدث الفعل

معنى الإلجاء فيصير هناك لاجئًا وما يُلجَأ إليه. فيربط الذهن بين عناصر الجملة بسريان هذا المعنى بينها من خلال العمليات العقلية المعرفية العليا.

ويعمل التفكير بوصفه نظام معالجة متقدم في العقل البشري على إدراك ثلاثة أنواع من الوظائف للكلمات داخل الجمل الفعلية التي أفعالها مزيدة، وهذه الوظائف هي :

أحدهما : ما تحمله كلمات الجمل من معان معجمية.

ثانيهما : ما تحمله كلمات الجمل من دلالة على الزمن الموحد والرابط بينها.

آخرهما : ما تحمله كلمات هذه الجمل من معانٍ وظيفية، وتنقسم قسمين :

١- ما ينجم عن زيادة بعض الحروف المزيدة إلى الأفعال من بعض المعاني الوظيفية كالجعل والتصيير والمشاركة والطلب وغيرها والتي تخلق نوعًا من العلاقة الرابطة بينها على نحو ما سنبين.

٢- ما تحمله كلمات الجمل بصفة عامة من معان وظيفية تتعلق بالأدوار التي تلعبها داخل الجمل، أو بعبارة أخرى ما تشغله هذه الكلمات من مواقع داخل الجملة، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية وغيرها، والتي تخلق أيضًا نوعًا من العلاقة الرابطة بينها على نحو ما سنبين.

ومن هنا يمكننا القول بأن هناك قراءات أو أبنية أخرى عميقة للجملة يدركها العقل البشري، تخلق نوعًا من العلاقة الرابطة بين عناصرها، بخلاف ما تحمله الجمل من دلالات معجمية، وهذه القراءات أو الأبنية العميقة هي :

القراءة الأولى :

فِعْلٌ (الجعل + زمن) + فاعل (جاعل + نفس زمن الفعل) + مفعول به (مجعول + نفس زمن الفعل).

أو بعبارة أخرى :

(جَعْلٌ + زمن) + جاعل + مجعول

ونشير هنا أننا استخدمنا أحد المعاني الوظيفية، وهو (الجعل) دون غيرها من المعاني الوظيفية كالمشاركة والطلب لمجرد التمثيل. وهي بنية خاصة بجمل الأفعال المزيدة.

القراءة الثانية :

فِعْل (حدث +زمن) + فاعل (القائم بالحدث + نفس زمن الفعل) + مفعول (من وقع عليه الحدث + نفس زمن الفعل).

وعلى ذلك فإن المعاني الوظيفية لمكونات جملة نحو : ضرب أحمد زيدًا، هي:

حدث الضرْب (وقع في الزمن الماضي) + ضارب في نفس الزمن + مضروب في نفس الزمن

ونرى أنه يشترط في هذا النوع من القراءة أو البنية العميقة أن يكون هناك ما يسمى بـ(المناسبة) بين مكونات وعناصر الجملة، وأعني بذلك اختيار كلمات تناسب المعنى العام للجملة المراد إيصاله للمتلقي من ناحية، وتناسب بعضها البعض من ناحية أخرى، فالإنسان عليه الانتقاء من الأفعال والأسماء والحروف ما يمكنه من توظيفها فيما يريد من معانٍ، فمعنى الحرب يقتضي اختيار أفعال لها من قبيل (هجم – قتل – أهلك – فتك – أجهز)، وأسماء وصفات من قبيل (جندي – عدو – أسير – مقاتل – هجوم – شرس – شجاع – جبان)، وحروف نحو : (الباء، وعلى). كما ينتقي الإنسان أيضًا من الأفعال المناسب في الائتلاف مع ما يمكن أن يقع فاعلًا له من الأسماء، ومن الأسماء ما يصلح أن يكون فاعلًا للفعل المختار، ومن حروف الجر المناسب للأفعال والأسماء، فإذا أراد المتكلم اختيار حرف جر مناسب للفعل (صعد) مثلًا فعليه اختيار الحرف (على) وليس الحرف (في) أو (عن) أو غيرهما من الحروف، وعلى كل حال فإن كلمات مثل : (شجرة خرج الباب في) لا تمثل جملة مهما حاولنا ترتيبها ؛ لأن الفعل الموجود لا يناسب الأسماء الموجودة، والتي لا تصلح أن تكون فاعلا للفعل الموجود أيضًا، كما لا يوجد حرف يناسبهما أيضًا.

إن كلَّ صورة من الصورتين السالفتين بمثابة قالب يجمع في محيطه مكونات الجملة وعناصرها، ويربط بينها، وحتى إذا اختلف ترتيب العناصر داخل هذا القالب، فهناك

بعض القرائن التي تحدد وتعين وظيفة كل عنصر داخله، كقرينة العلامات الإعرابية وقرينة السياق.

القراءة الثالثة : هي الزمن الموحد الذي تسير عناصر الجملة تحت ظله، فيجمعها ويربط بينها.

ومما يؤكد كلامنا هذا أن وجود أي مجموعة من الألفاظ بجانب بعضها البعض، ليس بالضرورة أن يشكل جملًا، فالجمل لا تكون جملًا، وأعني بالجملة هنا تلك التي تتحقق فيها هذه القراءات والأبنية العميقة التي تحقق الانسجام والترابط بين عناصرها ؛ لتأدية معنى تام ومراد من إنشائها يتحقق بهذا الربط المعنوي بين عناصرها.

وبناء على ذلك فإن كلمات مثل : **(شجرة خرج باب على)** لا تحقق كلامًا ذا معنى، لفقد الربط المعنوي بين عناصرها.

هذا ومن الملاحظ من خلال هذه المعادلات كيف يختلط المعنى المعجمي بالمعنى الوظيفي محققًا نوعًا من العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة، حيث تسود تلك المعاني الوظيفية بين جميع عناصر الجملة، وتلقي بظلالها عليها، فتحقق الانسجام والترابط بينها، فنلاحظ جليًّا كيف ربط معنى الجعل والضرب بين عناصر الجملة، فصار الفعل والفاعل والمفعول يحملون هذين المعنيين.

وإلى هذا المعنى أشار عبد القاهر الجرجاني بقوله : " وإن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات، وأنها إنما تكون فيها إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعض.... وأن المعنى أيضاً يكون في "ضمِّ بعضها إلى بعض"، وتعليق بعضها ببعض، وجعلُ بعضها بسبب من بعض، لا أن يُنطقَ بعضها في أثر بعض، من غير أن يكون فيما بينها تعلُّق، ويعلمُ كذلك ضرورةً إذا فكّر، أن التعلُّق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بين أَنْفُسها " (٤).

وبناء على ذلك يمكننا الإجابة على سؤال يطرح نفسه وهو :

هل الجمل الفعلية التي أفعالها مجردة تكون غير مترابطة الأجزاء بخلاف الجمل المزيدة ؟

نقول وبالله التوفيق : إن الرابط بين عناصر الجمل الفعلية التي أفعالها مزيدة، هو أحد المعاني الوظيفية، كالجعل والمشاركة وغيرهما، والتي توطِّد العلاقة بين عناصر هذه الجمل ؛ لظهور مفعول به جديد، كان نتاجًا لبعض الحروف المزيدة، وكان الكلام في حاجة ماسة إليه، وهو ليس مفعولًا لأصل الفعل، ولاسيما أنه كان فاعلًا في الأصل، ثم جُعل وصار مفعولًا، فحمل الكلام هذا المعنى وهو الجعل والتصيير، فاحتاجت الجملة إلى نوع آخر من الروابط بين عناصرها، لتوطيد وتدعيم أواصر العلاقة والترابط بين عناصرها، وهذا بخلاف الجمل التي أفعالها مجردة، فإن عامل الربط بين عناصرها، هو الزمن الموحد، والمعنى الصرفي الوظيفي الدال على الأدوار داخل الجمل والمختلط بالمعنى المعجمي للجملة، على النحو الذي أشرنا إليه فيما سبق، من أن الفعل يحمل معنى الضرب مع الزمن، والفاعل صار ضاربًا، والمفعول صار مضروبًا، فجمع معنى الضرب بين عناصر الجملة.

ولعل في كلام القدماء ما هو قريب من هذا المعنى، حيث تحدث عبد القاهر الجرجاني أيضاً عن مسألة الفكر وعلاقته بالنظم ورأى أن النظم صنعة يستعان عليها بالفكرة ويستخرج بالروي. وقال أيضًا : " إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة المجردة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها " (٥).

إن تلك العمليات هي ما يمكن أن تندرج في علم النفس المعرفي تحت ما يسمى بمصطلح : ما وراء المعرفة Meta Cognition وهو مصطلح يشير إلى مجموعة من استراتيجيات التفكير عند الإنسان تكون مسئولة عن مراقبة الفرد لعملياته الذهنية وتقييمها وتوجيهها وإيجاد التنظيم بينها بمعالجة الجمل وتحويلها من صورة التشفير والرمزية إلى المعنى المراد (٦).

ومن أهم النظريات التي تعالج بعض القضايا القريبة مما طرحناه ما يسمى بالنظرية الوظيفية التي تبحث في علم اللغة النفسي الحديث عن الجوانب المعرفية الحقيقية؛ كالذاكرة، والإدراك، والفكر، والعاطفة، والمعنى، وغيرها من الجوانب التي تتكامل لتكون المعنى والوظيفة اللغوية، وتحقق الهدف الحقيقي من الكلام وهو التواصل(٧). ويمكن أن نلمس خيوط هذه النظرية، ومبادئها، وأسسها في التراث العربي، من خلال حديث الجرجاني عن نظرية النظم، حيث يقول : فينبغي أن ينُظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن

تصير إلى الصورة التي بها يكون الكَلِمُ إخبارًا وأمرًا ونهيًا واستخبارًا وتعجبا، وتُؤَدِّيَ في الجملة معنىً من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدِّلالة حتى تكون هذه أدَلَّ على معناها الذي وُضعت له من صاحبتها على ما هي مَوسومة به " (٨).

ومن الملاحظ مما سبق أن العقل العربي القديم قد وظّف الحروف المزيدة توظيفًا دقيقًا من ناحية تعديتها، وجلبها معانيَ صرفية وظيفية، وكونها أدوات للربط بين عناصر الجمل، فالتنظيم الدقيق والرائع للغة العربية ؛ سواء من ناحية علامات إعرابها، وما تحمله تلك العلامات من الإشارة إلى معان وظيفية، وما لها من أثر دقيق على المعاني العامة للجمل، أو من ناحية ما تحمله دلالات ألفاظ هذه اللغة من معان حقيقية ومجازية، أو ثراء خصائص تراكيبها وتعبيراتها، أو ما تحمله من بلاغة، وغير ذلك من إمكانياتها الهائلة وديناميتها، كل هذا يوحي بأن كل شيء في هذه اللغة يوضع في نصابه ويسير بنظام دقيق، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن هذه الحروف لم تُضَف إلى الأفعال هكذا اعتباطًا، وإنما كُلِّفت للقيام بوظائف معينة ومحددة، وهو ما يدفعنا أيضًا لتوجيه وتفسير تلك الأفعال التي جاءت في اللغة مزيدة ولم تؤثر فيها الزيادة شيئًا ؛ حيث جاءت كأفعالها المجردة تماما من ناحية المعنى والعمل ؛ بأن تلك الحروف المزيدة ربما استخدمت قديمًا في الوظائف المشار إليها آنفًا، ثم فقدت هذه الخواص مع التطور اللغوي أو بمعنى أدق التغير اللغوي، فنُسيَت تلك الوظائف التي أضيفت من أجلها إلى هذه الأفعال، وهذه القضية يمكن أن تكون موضوع بحث في علم اللغة المقارن.

الأفعال موضوع الدراسة

[١] الفعل المزيد بالألف (أفعل)

يعد هذا البناء من أكثر الأبنية وأوفرها ورودًا في الرسائل موضوع الدراسة – وأعني بالرسائل هنا كل الوثائق السياسية، سواء كانت من رسائل أو نصوص معاهدات – حيث حظي هذا البناء بنصيب الأسد عن باقي الأبنية الواردة في مادة الدراسة؛ حيث ورد فيما يقرب من مائتين وثمانية أفعال مزيدة بالألف على النحو التالي:

(أ) ورد هذا البناء فيما يقرب من مائة وثلاث مرات بمعنى لا يستخدم فيه فعله المجرد، ومن الجدير بالإشارة أن هذه الأفعال جاءت جميعها متعدية، ومن أمثلة ما ورد في ذلك من مادة الدراسة :

" **فإن أجابوه أمسك عنهم، وإن لم يجيبوه شن غارته عليهم حتى يقروا له** "(٩).

ومما ورد في ذلك أيضًا : " **ومن فر فأدركتموه فشأنكم به** " (١٠).

وأيضًا : " **هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا. أعطاهم أمانًا....**" (١١).

يُلاحَظ في الشواهد السابقة أن الأفعال المزيدة بالألف (أجابوه، يجيبوه، فأدركتموه، أعطى، أعطاهم) جاءت تحمل معانيَ دلالية لا تدل عليها الأفعال المجرد منها، ولاسيما أن منها ما هو مهجور في الاستخدام اللغوي ؛ حيث لا يستخدم في اللغة العربية الأفعال المجردة :

(جاب ودرك وعطا)، بنفس المعاني الدلالية التي جاءت بها الأفعال المزيدة بالألف، وهي **(الاستجابة، واللحاق، والمنح)**.

أما ما أشرنا إليه من ناحية أن هذا الصنف من الأفعال قد جاء جميعا متعديًّا، فلعل فيه دليلًا على بقاء أحد آثار ما تجلبه زيادة أحد الحروف المزيدة وهي **(الهمزة)** من تعدية الأفعال اللازمة من خلال أحد المعاني الصرفيَّة الوظيفية التي تنتج من زيادتها كالجعل والتصيير أو المشاركة أو الطلب.

(ب) جاء هذا البناء فيما يقرب من اثنين وستين موضعًا، وقد أحدث تغييرًا جذريًّا في معانٍ وتراكيب الجمل الواقع فيها ؛ حيث أحدثت زيادة الألف في أبنية هذه الأفعال تغييرًا

ملحوظًا في عملها ؛ فقد صارت متعدية إلى مفعول به واحد بعد أن كانت لازمة، ومتعدية إلى مفعولين بعد أن كانت متعدية إلى مفعول واحد، ومن أمثلة ذلك:

"**فإن أظهره الله عليه قتل منهم كل قتلة بالسلاح والنيران، ثم قسم ما أفاء الله عليه إلا الخمس فإنه يبلغناه**" ([١٢]).

من الملاحظ في هذا الشاهد تعدي الفعل **(أظهره)** المزيد بالهمزة إلى مفعول به واحد، بعد أن كان لازمًا، فالأصل في الفعل ظهر أنه لا يأتي في صورته المجردة إلا لازمًا ؛ حيث يقال : ظهر الشيء، بمعنى أنه ظهر بنفسه، وأظهر الشيء بمعنى أن غيره جعله ظاهرًا، أما الفعل **(يبلغناه)** فقد تعدى – كما هو ظاهر – إلى مفعول به ثان بعد أن كان متعديًا إلى مفعول به واحد في صورته المجردة ؛ حيث يقال : بلغ الشيءَ، بمعنى أنه وصل إليه بنفسه، ويقال أبلغه الشيءَ، بمعنى أن غيره جعله يصل إليه، فالمعنى في الأول أنه وصل إلى الشيء بنفسه، أما في الثاني فالمعنى أن غيره أوصله إليه، فأصبح في الجملة مفعولان، أحدهما مفعول لأصل الفعل، والآخر مفعول لمعنى الجعل والتصيير.

فالملاحظ من الشاهدين السابقين أن هذه المفاعيل إنما هي مفاعيل جاءت لمعنى صرفي وظيفي هو معنى **(الجعل والتصيير)** وقد ألقى بظلاله على جميع أجزاء ومكونات الجملة مشكلا ربطا واتساقا باهرا بين عناصرها. فالمعنى في أظهره : صيّره وجعله ظاهرًا، فالهمزة قد ألبست الفعل حلة هذا المعنى الصرفي الوظيفي، وصار الله جل جلاله جاعلًا **(صار ظاهرًا)** والضمير مجعولًا **(صار مُظهرًا)** فصار فيها نوع من الترابط والانسجام بين عناصرها.

ومن الشواهد الواردة أيضا على تعدي الفعل اللازم بعد زيادة الهمزة :

" **وما أرشدوا ابنَ السبيل، وأصلحوا الطرقَ...** " ([١٣]). و: " **فإنهم إذا أحسوك أنغضتهم ورموك بجمعهم الذي يأتي على خيلهم...** " ([١٤]).

ومما ورد في تعدي الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد :

" **أروني شرط عمر لهم**" ([١٥]).

(ج) جاء هذا البناء في تسعة وعشرين موضعًا ولم تحدث فيه زيادة الهمزة أي تأثير من ناحية بناء جملته أو معناها المعجمي، ومن ناحية إضافة أي معنى وظيفي جديد إليها ؛ حيث جاء هذا البناء على نسق فعله المجرد من ناحية المعنى والعمل، وذلك كما في :

" **أتُصيب فيهم حكم الله أم لا** " (١٦).

فالمعنى وتركيب الجملة في : **(صاب فيهم حكم الله)** و: **(أصاب فيهم حكم الله)** واحد ؛ أي لم يخطئه.

ومن ذلك أيضًا : " **البَيِّنَةُ على من ادَّعى، واليمين على من أنكر** " (١٧). فالمعنى المعجمي، وتركيب الجملة لكل من **(أنكر)** و**(نكر)** واحد. ومما ورد في هذا السياق أيضًا : " **وقروا جنود المسلمين ممن مر بهم فآوى يومًا وليلة** " (١٨).

من الملاحظ في هذا الشاهد أننا إذا حذفنا الفعل **(آويتم)** الذي على وزن أفعل وجئنا مكانه بالفعل **(أويتم)** المجرد لكان معنى الجملة كما هو، ولم يتغير شيء فيها، وقد جاء الفعلان يحملان نفس المعنى في لسان العرب، يقول ابن منظور:

" **ومن العرب من يقول أَوَيْتُ فلاناً إذا أَنزلته بك وأَوَيْتُ الإبل بمعنى آوَيْتُها أَو عبيد يقال أَوَيْتُه بالقصر على فَعَلْته وآوَيْتُه بالمد على أَفْعَلْته بمعنى واحد** " (١٩).

(د) ورد هذا البناء في تسعة مواضع، وقد أحدثت زيادة الهمزة فيه تغييرًا ملحوظًا في بناء جملته ؛ حيث صار متعديا، كما أنه جاء بالإضافة إلى ذلك بمعنى معجمي جديد ؛ ومن الأمثلة على ذلك :

" **وأجر لهم ما أجريت للفلاحين قبلهم** " (٢٠).

فالفعل **(أجر . أجريت)** جاء بمعنى دلالي جديد، وهو **(المداومة)**، وهذا بخلاف المعنى الأصلي للفعل جرى المجرد، من حيث كونه حركة انتقالية سريعة على سطح من الخلف للأمام، كما يلاحظ مجيء الفعل **(أجر)** متعديا بخلاف الفعل المجرد **(جرى)** الذي لا يأتي إلا لازمًا. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا :

" **وآته أرضه التي زرع إلا أن تكون أرضًا عليها الجزية** " (٢١).

فالفعل (**آتـه**) المزيد بالهمزة جاء بمعنى (**الإعطاء**) وهو معنى مخالف لمعنى الفعل (**أتى**) المجرد، وجاء أيضًا متعديًا بخلاف الفعل المجرد منه فلا يأتي إلا لازمًا.

ويلاحظ الباحث في هذين الشاهدين أن التعدية فيهما لم تكن لمعنى صرفي وظيفي هو الجعل والتصيير، بخلاف : (**أجرى زيد الفرس**) ؛ أي جعله جاريًا، فالتعدية فيه لمعنى الجعل والتصيير. ولعل ذلك يرجع لتضمن هذه الأفعال معنى معجميًّا سياقيًّا مخالفًا للمعنى الأصلي للفعل.

(**و**) جاء هذا البناء مفيدًا معنى (**الصيرورة** و**التحول**) في خمسة مواضع، وذلك كما في :

" **فادَّكروا ولا تَهلكوا، وليبشر من أسلم منكم** " ([٢٢]).

وأيضًا : " **ولنا نصيحتكم وضَلَعكم على عدو الله ورسوله والذين آمنوا فيما استطعتم** "([٢٣]).

نلاحظ أن الفعل (**أسلم**) و الفعل (**آمنوا**) قد أكسبتهما زيادة الهمزة معنى وظيفيًّا جديدًا، هو معنى (**الصيرورة والتحول**)

ويلاحظ في هذه الصور الخمس، أن هذا المعنى الصرفي الوظيفي (**الصيرورة والتحول**) قد ألقى بظلاله على جميع عناصر الجملة فربط بينها ربطًا مباشرا وجليًّا.

والملاحظ عمومًا في هذا البناء (**أفعل**) أن الغالبية العظمى منه قد جاءت في مادة الدراسة متعدية، بعد زيادة الهمزة على أفعالها المجردة التي كانت قبل دخول الهمزة عليها أفعالًا لازمة، أو أفعالًا متعدية إلى مفعول به واحد، فأصبحت بعد زيادة الهمزة متعدية إلى مفعول به ثانٍ، وتلك المفاعيل إنما جاءت في الغالب مفاعيلَ لمعانٍ صرفية وظيفية أشرنا إليها فيما سبق، وكانت تلك المعاني الصرفية الوظيفية، والتي هي نتاج للحروف المزيدة، كالدماء التي تسري خلال أعضاء الجملة فتربط بينها ربطًا قويًّا وباهرًا.

وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن الحروف المزيدة التي تضاف في أبنية الأفعال المجردة، لها دورُها الفعّال، كأدوات ربط بين عناصر الجملة، فكما يُنظر للنص كبنية كبرى تشمل مجموعة من الجمل المترابطة والمتناسقة بطريقة أو بأخرى، ينبغي أن يُنظر كذلك إلى

ترابط عناصر الجملة وتناسقها، فالنص يجب أن ينظر إليه بوصفه وحدة متكاملة ومتناسقة ومترابطة الأجزاء، بدءًا من ترابط عناصر الجملة الواحدة وانتهاء إلى ترابط الجمل المتتابعة.

وانطلاقًا من ذلك يمكننا القول بأن تلك الأحرف الزائدة على أبنية الأفعال المجردة لم تكن لتأتى هكذا اعتباطًا، وأن لها وظائف هامة نلمسها من خلال عملية الربط الذهني بين هذه الأحرف – وما تحدثه من تغيير في بناء الجملة أو من جلبها معنى وظيفيًّا جديدًا – وبين ما تحدثه من الربط بين العناصر المكونة لجملها، وبالتالي أصبح هناك ربط ذهني بين زيادة الهمزة والحدث ومن قام به ومن وقع عليه. ومن الجدير بالإشارة أيضًا هنا أن ما تجلبه تلك الحروف التي تزاد على بنية الفعل المجرد من معانٍ وظيفية جديدة جعلت تلك المعاني التي تلقي بظلالها على أركان الجملة ومكوناتها تقوم أيضًا بعملية ربط ذهني بين أجزاء ومكونات تلك الجمل الواقعة فيها.

[٢] الفعل المزيد بتضعيف العين (فعّل)

احتل هذا البناء المرتبة الثانية من حيث نسبة ورود الأفعال موضوع الدراسة عليه، حيث جاءت بعض أفعال الدراسة على هذا البناء فيما يقرب من خمسة وخمسين موضعًا على النحو التالي :

(أ) وردت بعض الأفعال في الرسائل موضوع الدراسة على هذا البناء فيما يقرب من سبعة وعشرين موضعًا، تحمل معنى دلاليًا جديدًا، لا يستعمل فيه الفعل المجرد منها، هذا ويلاحظ الباحث أن أغلب هذه الأفعال جاءت متعدية إلى مفعول به، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **وإن لم يجيبوه شن غارته عليهم حتى يقروا له. ثم ينبِّئهم بالذي عليهم والذي لهم.**"(٢٤).

وأيضًا مما ورد في ذلك: " **إنكم آمنون ما أدَّيتم الجزية بقدر طاقتكم في كل سنة، تؤدُّونها إلى الذي يلي بلادكم** " (٢٥).

نلاحظ في هذين الشاهدين أن الأفعال **(ينبِّئهم – أدَّيتم – تؤدُّونها)** جاءت بمعانٍ دلاليةٍ لا تستعمل فيها أفعالها المجردة، بل إن الأفعال المجردة منها مهجورة وغير مستخدمة في الاستعمال اللغوي. وقد تأتي الأفعال المجردة من مضعف العين مستخدمة في مواضع

أخرى، ولكن الفعل المزيد منها جاء منفردًا بمعنى دلالي لا يستخدم فيه الفعل المجرد، كما في الأفعال : **(أذّن – فأذّنوا – يؤذِّنوا)** في الشاهد التالي :

" **فإذا أذّن المسلمون فأذّنوا كُفوا عنهم وإن لم يؤذِّنوا عاجلوهم** " (٢٦).

(ب) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على بناء **(فعّل)** المزيد بالتضعيف في واحد وعشرين موضعًا، وقد أثرت زيادة الهمزة في عملها ؛ حيث صارت تلك الأفعال متعدية، بعد أن كانت لازمة عند تجردها، وصار الفاعل فيها مفعولا به لمعنى الجعل والتصيير، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **ومن ضيعه ونكث العهد... كان لعهد الله ناكثًا** " (٢٧).

ومن ذلك أيضًا :

"**والصلح جائز بين الناس، إلا صلحًا أحل حرامًا أو حرَّم حلالا** " (٢٨).

نلاحظ في الشاهدين السابقين أن الفعل **(ضيّعه – حرّم)** هي في الأصل أفعال لازمة عند تجردها، ولما ضُعِّفت عينها صارت متعدية إلى مفعول به لمعنى الجعل والتصيير، فصارت الجملة من **(حرُم حلالٌ)** إلى **(حرّم صُلحٌ حلالًا)**، وصار المعنى من أن الحلال حرُمَ إلى أن هناك مَن جعل الحلال حرامًا. وقد ربط هذا المعنى من خلال العمليات العقلية المعرفية العليا في الذهن بين المفعول الجديد المتولد عن زيادة الحرف المزيد بالتضعيف، وبين ما زيدت فيه من الأفعال، وفاعلها الجديد أيضًا، حيث ألقى هذا المعنى بظلاله على جميع عناصر الجملة، وصارت تلك العناصر متضمنة لهذا المعنى، فربط بينها ربطًا ظاهرًا وقويًّا.

(ج) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة في أربعة مواضع على بناء **(فعّل)** المزيد بالتضعيف، وقد جلبت لها هذه الزيادة معنى وظيفيّا جديدًا وهو معنى : **(التكثير)**، ومن هذه المواضع :

" **فإن أظهره الله عليه قتل منهم كل قتلة بالسلاح والنيران، ثم قسم ما أفاء الله عليه**"(٢٩).

" **فالحمد لله الذي فض خدمتكم وفرّق جمعكم** " (٣٠).

نلاحظ في الشاهدين السابقين أن الفعلين **(قسّم . فرّق)** قد أفادا التكثير في المفعول به ([٣١])، وبيان ذلك أن الفعلين **(قسَم – فرَق)** المجردين، يدلان على أن القسْم والفَرْق يكونان بين جزأين أو قسمين اثنين فقط، أما الفعلان **(قسّم . فرّق)** فيدلان على أن التقسيم والتَّفريق يكونان بين أجزاء وأقسام متعددة وكثيرة. ومن هنا نلاحظ أن هذا المعنى قد ألقى بظلاله على المعنى العام للجملة فجمع وربط بين أجزائها، حيث تضمن حدث الفعل معنى الكثرة، وحمل المفعول به معنى الأجزاء الكثيرة والمتعددة. فأصبح معنى الكثرة **(التكثير)** مشتركًا بين بعض أجزاء الجملة فربط بينها ربطا جليا ومباشرًا.

(د) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة في موضعين على هذا البناء، وقد جلبت لها الزيادة بالتشديد معنى صرفيًّا وظيفيًّا جديدًا هو معنى : **(التوجه إلى المكان المشتق منه الفعل)**، وهذان الموضعان هما :

" **فارتحل بالناس حتى تنزل فيما بين عُذيب الهِجانات وعذيب القوادس، وشرّق بالناس وغرّب بهم** " ([٣٢]).

فالمعنى في **(وشرّق بالناس وغرّب بهم)** هو : توجه بالناس ناحية الشرق، وتوجه بهم ناحية الغرب، وقد ألقى هذا المعنى بظلاله على الجملة، فجمع أجزائها وربط بينها، حيث تضمنت جميع عناصر الجملة هذا المعنى، فتضمن حدث الفعل معنى التوجه للمكان المشتق منه، وأصبح الفاعل متوجهًا إلى هذا المكان، والمفعول به حُكمًا متوجًّا بهم، فسيطر هذا المعنى الوظيفي على جميع عناصر الجملة، مما جعل بينها ترابطا وتماسكا ملحوظا.

(هـ) ورد هذا البناء في موضع واحد فقط دالا على نسبة المفعول إلى ما اشتق منه الفعل **(أي : أصل مادته)**، وهذا الموضع هو :

" **وأن محمدًا عبده ورسوله نقر ونعترف بما جاء به، ونُكفِّر من أبى ونجاهده**"([٣٣]).

طنلاحظ أن الزيادة بالتضعيف في الفعل **(نُكفِّر)** قد أضفت على الجملة معنى وظيفيًّا جديدًا وهو نسبة الكفر إلى من أبى أن محمدًا عبد الله ورسوله، وتلك النسبة بين الحدث والمفعول به قد أحدثت ربطًا وثيقًا بين أجزاء الجملة وجعلتها كالنسيج الواحد.

[٣] الفعل المزيد بألف المفاعلة (فاعل)

احتل هذا البناء المرتبة الثالثة من حيث نسبة ورود الأفعال موضع الدراسة عليه، حيث وردت تلك الأفعال فيما يقرب من واحد وخمسين موضعًا عليه، وذلك على النحو التالي :

(أ) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء في خمسة وعشرين موضعًا بمعنى دلاليٍّ جديد مخالفٍ لمعنى الفعل المجرد منها، هذا بالإضافة إلى أنها قد جاءت وقد جلبت لها تلك الزيادة معنى صرفيًّا وظيفيًّا جديدًا، هو معنى **(المشاركة)**، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **هذا ما عاهد عليه خالد بن الوليد عديًّا وعَمرًا** " (٣٤).

وأيضًا: "**فقالوا لا حاجة لنا بحربك ولكن صالحنا على ما صالحت عليه غيرنا** "(٣٥).

وأيضًا : " **ولا تتعرضوا لمسلم قصده وحاوره إلى أن ينصرف عنه** " (٣٦).

نلاحظ أن الأفعال **(عاهد)** و **(صالحنا)** و **(صالحت)** و **(حاوره)** قد جاءت بعد زيادة ألف المفاعلة وهي ترتدي ثوبًا دلاليًا جديدًا، فالفعل **(عهد)** المجرد يأتي بمعنى عرف، كقولنا : عهِدت الشيء، بمعنى عرفته، ويأتي بمعنى أوصى، كقولنا : عهِدت إليه بالأمر، أي : أوصيته به، أما الفعل **(عاهد)** المزيد بألف المفاعلة فيأتي بمعنى إعطاء العهد كما في المثال السابق، وبالنسبة إلى الفعل **(صالح)** فإنه يأتي بمعنى صافاه، بخلاف المجرد منه فإنه يأتي بمعنى أن يكون الشيء مناسبًا، كقولنا : صلَح الشيء، أي : أصبح مناسبا، ويأتي أيضًا بمعنى زوال الفساد، كقولنا : صلُح صلاحًا. أما بالنسبة للفعل **(حاوره)** فإنه يأتي بمعنى جادله وهذا المعنى مخالف للمعاني التي يأتي بها الفعل المجرد منه، كقولنا : حوِرت العين بمعنى اشتد بياضها.

وبالإضافة إلى تلك المعاني المعجمية التي انفردت بها تلك المجموعة من الأفعال، فإن هناك معنى وظيفيًّا قد ألقى بظلاله على العناصر المكونة لجمل تلك، وهو معنى المشاركة، الذي يعني اقتسام الفاعلية والمفعولية لفظًا، والاشتراك فيهما معنى، حيث يتضمن

حدث هذه الأفعال معنى المشاركة، ويتضمن الفاعل أيضًا هذا المعنى الوظيفي حيث يصبح مشارِكًا، ويتضمن المفعول كذلك هذا المعنى فيصير مشَارَكًا، ونلاحظ تضافر هذا المعنى مع معنى وظيفي آخر، وهو المعنى الدال على الأدوار التي تلعبها عناصر تلك الجمل كالفاعلية والمفعولية، هذا بالإضافة الدلالة المعجمية لتلك العناصر، والزمن الموحد الذي يجمع بينها هو الآخر. ومثلا في نحو : حاور زيد أحمد، أن الأول فاعل والثاني مفعول به من الناحية اللفظية الإعرابية، أما من ناحية المعنى فكل منهما محاوِر ومحاوَر، وقد أظل هذا المعنى عناصر الجملة، وربط بينها ربطًا جليًّا عن طريق هذا المعنى الوظيفي الدال المشاركة.

(ب) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة في عشرة مواضع على بناء **(فاعل)** المزيد بألف المفاعلة، وقد جلبت لها هذه الزيادة معنى صرفيًّا وظيفيّا جديدًا وهو معنى : **(المشاركة)**، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **وأمرته أن لا يقاتل أحدًا حتى يدعوه إلى داعية الله...ومن أبى أمرت أن يقاتله على ذلك** " (٣٧).

ومن ذلك أيضًا: " **أنْ أقِرَّ الفلاحين على حالهم إلا من حارب أو هرب منك** "(٣٨).

نلاحظ من الشاهدين السابقين أن كلًّا من الفعل **(يقاتل)** والفعل **(حارب)** قد وردا على بناء **(فاعل)** المزيد بألف المفاعلة، وأن تلك الألف قد جلبت لهما معنى وظيفيًّا جديدًا، وهو معنى المشاركة، مع الاحتفاظ بالدلالة المعجمية لأفعالها المجردة، بخلاف ما ورد في شواهد المجموعة السابقة من اكتساء أفعالها بدلالة معجمية جديدة، وقد ألقى هذا المعنى الوظيفي الناتج عن الحرف المزيد، بظلاله على مكونات الجمل المشتملة عليه، وربط بينها ربطا وثيقًا وملحوظًا. حيث صار مشتركًا بين جميع عناصر الجمل في هذه المجموعة، فتضمنته أحداث الأفعال، كما اشتملت فواعلها ومفاعيلها عليه، والتي هي فواعل ومفاعيل من الناحية اللفظية الإعرابية، أما من ناحية المعنى فكل منهما مشارِك ومشارَك في إيقاع الحدث بالآخر ووقوعه عليه، ففي الشاهدين السابقين حمل حدث الفعلين معنى المشاركة، وصار كل من الفاعل والمفعول، مشارِك ومشارَك ف حرب الآخر ومقاتل له، ومن هنا فقد أظل هذا المعنى الوظيفي عناصر الجملة وربط بينها.

(ج) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء في تسعة مواضع، بمعنى دلاليٍّ جديد مخالفٍ للمعنى الدلالي لفعله المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك:

"ومن أسلم فله ما لنا وعليه ما علينا. ولتجارهم أن يسافروا إلى حيث أرادوا "(٣٩).

يلاحظ في هذا الشاهد أن الفعل **(يسافروا)** جاء بمعنى دلاليٍّ مخالفٍ للمعنى الذي يأتي عليه الفعل المجرد. ففي لسان العرب : " **سَفَرَ البيتَ وغيره يَسْفِرُه سَفْراً كنسه... وقد سَفَرَه كَشَطَه وسَفَرَت الريحُ الغَيْمَ عن وجه السماء سَفراً فانْسَفَرَ فَرَّقَتْه فتفرق... وفي حديث النخعي أَنه سَفَرَ شعره أَي استأْصله وكشفه عن رأْسه** " (٤٠). وفي تاج العروس : " **يقال : سَفَرَت (المَرْأَةُ)، إِذا (كَشَفَتْ عن وَجْهِها) النِّقَابَ، وفي المحكم : جَلَتْه، وفي التهذيب : أَلْقَتْه** "... **سَفَرَ بينَ القَوْمِ: أَصْلَحَ** " (٤١). نلحظ مما ورد في هذين المعجمين أن المعنى المعجمي للفعل **(سفر)** المجرد دار حول معنى **(الإزالة)**، وهو معنى مفهوم وواضح، فالكنس والكشط والاستئصال والكشف كله بمعنى الإزالة، حتى الصلح بين القوم فإنه إزالة للخصومة. أما الفعل **(سافر)** المزيد بألف المفاعلة فيدل على الحركة الانتقالية من مكان يقيم فيه الإنسان إلى مكان آخر يقيم فيه فترة من الوقت لتحقيق هدف معين.

(د) جاء فعلان فقط من مادة الدراسة على بناء **(فاعل)**، يدل على معني وظيفي، وهو **(التكثير)**، أما الشاهدان الواردان فهما

" **وإن أذَّنوا اسألوهم ما عليهم، فإن أبوا عاجلهم** " (٤٢).

و : " **أما بعد فتعاهد قلبك وحادث جندك بالموعظة** " (٤٣).

نلاحظ في الشاهد الأول أن الفعل **(عاجلهم)** قد جاء مزيدًا بألف المفاعلة التي قد أكسبته معنى صرفيًّا وظيفيًّا جديدًا وهو **(التكثير)**، فهذا الفعل قد تضمن بهذا البناء معنى المباغتة وبذل ما في الوسع للمباغتة في لقاء العدو وهذا يحتاج إلى كثير فعل، وأما الفعل **(حادث)** فقد أكسبته زيادة ألف المفاعلة معنى التكثير أيضًا حيث تضمن معنى الإكثار من الوعظ والمتابعة لإثارة حمية الجنود. ونلاحظ سريان هذا المعنى بين عناصر الجملة، مما ساهم ربط أجزائها واتساق عناصرها.

(و) جاء فعلان فقط من الأفعال موضوع الدراسة على بناء **(فاعل)**، ولم تؤثر فيهما زيادة ألف المفاعلة شيئًا، سواء من ناحية عملهما على مستوى تركيب جملتيهما، أو من ناحية إضافة أي معنى صرفي وظيفي إليهما، أو الإتيان بمعنى معجمي مخالف لمعنى فعله المجرد، أما الشواهد الوارد فيهما هذان الفعلان، فهما:

" **وشاورت فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم** " (٤٤).

" **إذا حاصرتم حصنًا فأرادوكم أن يُنزَلوا على حكم الله فلا تُنزِلوهم** " (٤٥).

حيث يقال : شاورت فلانًا وشرته بمعنى واحد، أما حصر وحاصر فقد جاء في لسان العرب : " **حَصَرَهُ العدوّ يَحْصُرُونه إذا ضيقوا عليه وأَحاطوا به، وحاصَرُوه مُحاصَرَةً وحِصاراً** " (٤٦).

(هـ) جاء فعل واحد فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(فاعل)** وقد أثرت زيادة ألف المفاعلة في عمله على مستوى تركيب الجملة الواقع فيها، حيث صار متعديًا لمفعول به هو مفعول لمعنى المشاركة، بعد أن كان لازمًا في صورته المجردة قبل إضافة ألف المفاعلة عليه، والشاهد الوارد في ذلك هو :

" **ولا يدلُّوا أحدًا من الأعداء ولا يكاتبوه** " (٤٧).

فالفعل **(كتب)** المجرد في قولنا : كتب إليه، لم يحمل معه أي إشارات لمعان صرفية وظيفية جديدة كدلالة المشاركة من خلال تبادل الرسائل، أو حتى أي تغيير على مستوى جملته، بخلاف الفعل **(كاتب)** الذي أحدثت زيادة الألف فيه تغييرات جَذرية على مستوى جملته من ناحية تركيبها ودلالاتها، حيث يتعدي الفعل المزيد إلى مفعول به هو مفعول لمعنى المشاركة، باعتبار أنه ستكون هناك مشاركة في الكتابة بين طرفين، هما الفاعل والمفعول الجديد الناشئ عن زيادة الألف، وهما وإن كانا فاعلًا ومفعولًا من الناحية اللفظية التركيبية المحضة، إلا أنّ كلا منهما يكون مشارِكًا ومشارَكًا، أو بعبارة أخرى أيضاً راسل ومرسل إليه ؛ حيث يشير الفعل المجرد إلى مجرد إرسال رسالة دون ينتظر رد على هذه الرسالة، وهذا بخلاف الفعل المزيد الدال على المكاتبة التي تقضي تبادل الرسائل بين

طرفين، وبالتالي فقد ربط الحرف المزيد بين الفعل الذي حمل حدثه معنى المشاركة، وبين الفاعل والمفعول الجديد اللذين تبادلا هذا المعنى.

[٤] الفعل المزيد بهمزة وصل وتاء بعد فاء الفعل (افتعل . يفتعل)

احتل هذا البناء المرتبة الرابعة من حيث عدد الأفعال الواردة عليه في مادة الدراسة ؛ حيث بلغ عدد تلك الأفعال ما يقرب من واحد وأربعين، جاءت على النحو التالي :

(أ) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء في خمسة عشر موضعًا، ولم تؤثر فيها زيادة همزة الوصل والتاء شيئا، سواء من ناحية عملها على مستوى تركيب الجملة، أو من ناحية إضافة أي معنى صرفي وظيفي إليها، ولكنها جاءت متعدية، وتحمل معنى معجميًّا جديدًا مخالفًا للمعنى المعجمي لفعله المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

"وعليهم إن احتاج المسلمون إلى اختفاء أحد منهم عندهم وفي منازلهم أن يخفوه" (٤٨).

وأيضًا من الشواهد على ذلك :

" **وكل من ادعى ذلك فصدِّق فلهم الذمة** " (٤٩).

وأيضًا : " **وتتقي من ولى أرضك بخمسمائة ألف درهم** " (٥٠).

(ب) جاء اثنا عشر فعلًا من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(افتعل)**، ولم تؤثر فيها زيادة ألف الوصل والتاء شيئا، سواء من ناحية عملها على مستوى تركيب الجملة، أو من ناحية إضافة أي معنى صرفي وظيفي إليها، ولكنها جاءت لازمة وتحمل معنى دلاليًّا جديدًا مخالفًا للمعنى الدلالي لفعله المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

ومن الشواهد الواردة في ذلك أيضًا: " **وإني انتهيت إلى الحيرة** " (٥١).

وأيضًا : " **وإني أوصيكم بتقوى الله... وأن تعتصموا بدين الله** " (٥٢).

جاء في اللسان : " **النَّهْيُ خلاف الأَمر نَهاه يَنْهاه نَهْياً فانْتَهى وتناهى كَفَّ** " (٥٣). نلاحظ أن الفعل **(نهى)** المجرد جاء بمعنى الكفِّ، أما في الشاهد فقد أتى الفعل المزيد منه **(انتهى)**

بمعنى بلوغ المكان والوصول إليه. هذا ومن الجدير بالإشارة هنا أن جميع هذه الأفعال قد جاءت لازمة.

أما الفعل **(اعتصم)** المزيد في الشاهد الثاني فيحمل معنى التمسك بخلاف المجرد منه فإنه يحمل المنع.

(ج) جاء عشرة أفعال من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(افتعل)** ولم تؤثر فيها زيادة ألف الوصل والتاء شيئا، سواء من ناحية عملها على مستوى التركيب، أو من ناحية إضافة أي معنى صرفي وظيفي إليها، أو من ناحية الدلالة على أي معنى معجميٍّ جديد مخالف للمعنى المعجمي للفعل المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **سلام على من اتبع الهدى، ولم يرجع بعد الهدى** " (٥٤).

وأيضًا : " **فأجمعوا على ذلك فاتخذوا منها صنائعَ** " (٥٥).

نلاحظ في الشاهد الأول أن الفعل **(اتبع)** يمكن أن يحل محله الفعل المجرد منه دون أن ينشأ أي اختلاف يذكر في الاستعمال بين الفعلين، وقد ورد في بعض المعاجم القديمة قول الشاعر :

ولقد خَشِيتُ بأَنَّ مَنْ تَبِعَ الهُدى سَكَنَ الجنانَ مع النبيِّ مُحَمَّدٍ (٥٦).

كما يمكن كذلك استبدال الفعل **(اتخذ)** بالفعل **(أخذ)** دون أن يكون هناك أي تأثير يذكر يتبع هذا الاستبدال في الاستعمال.

(د) جاءت أربعة أفعال فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(افتعل)**، وقد أكسبته تلك الزيادة معنى وظيفيًّا جديدًا هو معنى **(المشاركة)**، ومن الشواهد الوارد في ذلك هي :

" **ثم لا يجتمع لكم مثلهم أبدًا إلا أن يجتمعوا وليس معهم قلوب** " (٥٧).

" **أرأيت لو أخذنا أهلها فاقتسمناهم** " (٥٨).

نلاحظ أن المشاركة هنا لا تعني اشتراك كل من الفاعل والمفعول في أداء حدث الفعل، بحيث يكون كل منهما مشَارِكٍ، ومشارَكٍ في آن واحد كما ورد في الشواهد

السابقة، ولكن المشاركة تعني هنا أن هناك عددًا من الفاعلين اشتركوا في أداء حدث الفعل لإيقاعه على المفعول به، سواء كان مفعولًا به صريحًا كما في الشاهد الثاني، أو حكمًا كما في الشاهد الأول في **(لكم)**. وقد أظل هذا المعنى عناصر الجملة وربط بينها ربطًا وثيقًا، فقد حمل حدث الفعل معنى اشتراك أكثر من فاعل في أداء معناه، كما دل على أن الفاعل لا يكون إلا أفردًا مشتركين، والمفعول لابد وأن يشترك في إيقاع الحدث به عدد من الفاعلين المشتركين.

(و) جاء فعل واحد فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(افتعل)**، وقد أكسبته تلك الزيادة معنى وظيفيًّا جديدًا هو معنى **(المبالغة والتكثير)**، هذا ومن الملاحظ أن هذا الفعل جاء لازمًا، والشاهد الوارد في ذلك هو :

" **وأدن الضعيف حتى يشتد قلبه وينبسط لسانه** " (٥٩).

[٥] الفعل المزيد بهمزة وصل والسين ثانية والتاء ثالثة (استفعل ـ يستفعل).

احتل هذا البناء المرتبة الخامسة من حيث عدد الأفعال الواردة عليه في مادة الدراسة ؛ حيث بلغ عدد تلك الأفعال ما يقرب من ستة وعشرين، جاءت على النحو التالي :

(أ) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء في خمسة عشر موضعًا، وقد أكسبتها تلك الزيادة معنى صرفيًّا وظيفيًّا جديدًا، هو بمعنى **(أفعل)**، أي بمعنى التحول والانتقال **(الصيرورة)**، هذا بالإضافة إلى أن تلك الأفعال قد جاءت بمعنى معجمي جديد مخالف للمعنى المعجمي لفعله المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **واستحقوا أن يذب عنهم كل مكروه** " (٦٠).

وأيضًا : " **وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا** " (٦١).

وقد ساهم هذا المعنى الناتج عن تلك الحروف المزيدة في الربط بين عناصر الجمل المشتملة عليه، حيث تضمنت تلك العناصر هذا المعنى بجانب دلالتها المعجمية، فتضمنت أحداث الأفعال معنى التحويل وصار الفاعل محوِّلا والمفعول محوَّلًا، فربط هذا المعنى

الوظيفي بجانب دلالة تلك الأفعال على الأدوار داخل الجملة من الفاعلية والمفعولية وغيرهما، والدلالة على الزمن الموحد ربطًا وثيقًا، واتسقت عناصرها اتساقًا عجيبًا.

(ب) جاءت سبعة أفعال فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(استفعل)**، وقد أكسبته تلك الزيادة معنى صرفيًّا وظيفيًّا آخر ؛ هو **(السؤال والطلب)**، ومن الملاحظ أن تلك الأفعال جاء جميعها لازمًا، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **فاستوصِ بهم خيرًا فإنهم أقوام لهم ذمة** " (٦٢).

ومن الشواهد الواردة في ذلك أيضًا :

" **وتوكل على الله واستعن به على أمرك كله** " (٦٣).

نلاحظ في هذين الشاهدين أن كلًّا من الفعلين **(استوص، واستعن)** قد تضمنا معنى صرفيًّا وظيفيًّا بجانب دلالته المعجمية، هو معنى (السؤال والطلب) في الزمن المستقبل، حيث صار أحدهما بمعنى : **(اطلب واسأل الوصية)**، والآخر : (اطلب واسأل الاستعانة)، كما تضمن الفاعل في كلا الفعلين معنى السؤال والطلب أيضًا، حيث صار كل فاعل منهما طالبًا وسائلًا، وكذلك المفعول به حكمًا المجرور باللام في **(لهم)** والمجرور بالباء في **(بهم)** صار مطلوبًا ومسئولًا له في **(لهم)**، ومطلوبًا ومسئولًا منه في **(به)**. وهكذا فقد أحاط هذا المعنى بجميع أركان الجملة فجمع بينها وربطها ربطًا وثيقًا. هذا بجانب دلالة الجملة إلى الزمن الموحد، وما تحمله كلمات الجمل من معان وظيفية تتعلق بالأدوار التي تلعبها هذه الكلمات داخل الجمل.

(جـ) جاء فعل واحد فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(استفعل)**، وقد أثرت زيادة الألف والسين والتاء في عمله على مستوى تركيب الجملة الواقع فيها، حيث صار متعديًّا لمفعول به هو مفعول لمعنى صرفي وظيفي هو **(الاستحقاق)**، بعد أن كان لازمًا في صورته المجردة، والشاهد الوارد في ذلك هو:

" **والعهد الذي استوجبوا به حقن الدماء** " (٦٤).

لقد كان أصحاب المعاجم القديمة أكثر فطنة في معرفة وتسجيل تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي حملتها الأفعال المزيدة، وهذا يدفعنا إلى القول بضرورة إعادة قراءة تلك المعاجم قراءة متأنية، كما يدفعنا إلى إدراك أهميتها في تسجيل ذلك الفهم العربي القديم والفريد لعاني الأفعال المزيدة والمجردة، وقد ذكر أصحاب المعاجم القديمة في معنى الفعل (استوجب) : " **وَجَبَ الشيءُ يَجِبُ وُجوباً، أَي : لزِمَ، وأَوجَبهُ هو وأَوجَبَه اللّه، واسْتَوْجَبَه، أَي : اسْتَحَقَّه** " ([٦٥]).

وهذا يدفعنا إلى القول بأن هناك معانيَ صرفية وظيفية أخرى نتاج للحروف المزيدة غير تلك التي حددها النحويون قديمًا، والتي تجعل بعض الأفعال اللازمة متعدية ؛ لأنها في الأصل ما هي إلا معان لأفعال متعدية، تضمنتها بعض الأفعال اللازمة فصارت متعدية مثلها بفعل إضافة الحروف المزيدة إليها، ومنها هذا المعنى الصرفي الوظيفي، ولذا ينصح الباحث بإعادة قراءة المعاجم القديمة لتحديد تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي تتضمنها الأفعال اللازمة، فتصير متعدية بفعل أحرف الزيادة، وعمل العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، للخروج بنتائج أكثر دقة وأكثر موضوعية.

(د) جاء فعل واحد فقط من الأفعال موضوع الدراسة على بناء **(استفعل)**، يحمل معنى صرفيًّا وظيفيًّا هو معنى **(الاتخاذ)**، والشاهد الوارد في ذلك هو :

" **فاحذر أن تصرفه عنك ويستبدل بكم غيركم** " ([٦٦]).

أشار اللغويون القدماء أنه يمكننا استخدام الفعل المجرد **(بدل)** من الفعل المزيد **(يستبدل)** ؛ حيث " **قال أَبو حاتم : سمي البدّال بدّالاً ؛ لأَنه يبدّل بيعاً ببيع، فيبيع اليوم شيئاً وغداً شيئاً آخر. قال : وهذا كله يدل على أَن بَدَلت بالتخفيف جائز، وأَنه متعدّ، والمبادلة مفاعلة من بَدَلت** " ([٦٧]). وأما ما أشار إليه اللغويون القدماء من تضمن الفعل المزيد **(يستبدل)** هذا المعنى الصرفي الوظيفي، فقد ورد في لسان العرب : " **وتَبَدَّل الشيءَ وتَبدل به، واستبدله واستبدل به، كُلُّه اتخذ منه بَدَلاً** " ([٦٨]). وقد أظل هذا المعنى عناصر الجملة جميعًا ؛ حيث تضمنه حدث الفعل، بجانب دلالته المعجمية ودلالته على الزمن، كما تضمن الفاعل والمفعول به هذا المعنى أيضًا، حيث صار الفاعل مُتَّخِذا بديلًا، والمفعول به مُتَّخَذًا

بدلًا منه، أي مستبدلًا. ومن هنا فقد ربط هذا المعنى الصرفي الوظيفي بالإضافة إلى الزمن الموحد في الجملة، ومعاني الأدوار التي تلعبها عناصرها بين عراها ربطًا وثيقًا.

(و) جاء فعل واحد فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(استفعل)** ولم تؤثر فيه زيادة ألف الوصل والتاء والسين شيئا، سواء من ناحية عمله على مستوى التركيب، أو من ناحية إضافة أي معنى صرفي وظيفي إليه، أو الإتيان بمعنى معجمي مخالف لمعنى فعله المجرد، وأما الشاهد الوارد في ذلك فهو :

" **والذي استقر عليه أمر عدوكم** " ([٦٩]).

جاء في لسان العرب لابن منظور : " **والقُرّ بالضم القَرار في المكان تقول منه قَرِرْتُ بالمكان بالكسر أَقَرُّ قَراراً، وقَرَرْتُ أَيضاً بالفتح أَقِرُّ قراراً وقُروراً، وقَرَّ بالمكان يَقِرُّ ويَقَرُّ، والأُولى أَعلى. قال ابن سيده : أَعني أَن فَعَلَ يَفْعِلُ هاهنا أَكثر من فَعَلَ يَفْعَلُ قَراراً وقُروراً وقَرّاً وتَقْرارةً وتَقِرَّة، والأَخيرة شاذة، واسْتَقَرَّ وتَقارَّ واقْتَرَّه فيه وعليه، وقَرَّره وأَقَرَّه في مكانه فاستقرَّ** " ([٧٠]). نلاحظ أن كلًّا من الفعل المجرد **(قرَّ)** والفعل المزيد **(استقر)** قد جاءت دلالتهما المعجمية تفيد معنى الثبات، غير أن الباحث تصفح العديد من المعاجم، فلم يجد استعمال المجرد في مثل هذا السياق استعمل مقترنًا بكلمة الأمر، بحيث يمكننا أن نقول : قرَّ عليه الأمر. وبالتالي فإن هذا الفعل المزيد استعمل في موضع لم يستخدم فيه المجرد منه.

[٦] الفعل المزيد بالتاء في أوله وتضعيف العين (تفعّل . يتفعّل).

احتل هذا البناء المرتبة السادسة من حيث عدد الأفعال الواردة عليه في مادة الدراسة ؛ حيث بلغ عدد تلك الأفعال ما يقرب من اثنين وعشرين فعلًا، جاءت على النحو التالي :

(أ) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء في اثني عشر موضعًا بمعنى معجميٍّ جديد مخالف للمعنى المعجميِّ لفعله المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **وأن يقتصد بالمسلمين... ويتفقدهم ولا يعجل بعضهم ببعض**" ([٧١]).

ومن الشواهد الواردة في ذلك أيضًا :

" **فليس لأحد منا أن يغير عليك ولا يتطرق أرضك** " (٧٢).

فالفعل (يتفقدهم) في الشاهد الأول بمعنى يطلبهم عند فقدهم، والمقصود يتتبعهم بالرعاية، بخلاف الفعل (فقد) المجرد الذي يأتي بمعنى : عدِم وضيّع. أما الفعل (يتطرق) في الشاهد الثاني فقد جاء بمعنى ابتغى إليها طَريقاً، والمقصود الاستيلاء عليها، بخلاف الفعل المجرد منه (طرق) الذي يأتي بمعنى الخبط بالحصى وغيره.

(ب) جاءت سبعة أفعال فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(تفعّل)** ولم تؤثر فيها زيادة التاء وتضعيف العين شيئا، سواء من ناحية عملها على مستوى التركيب، أو من ناحية اكتساب أي معنى صرفي وظيفي، أو الإتيان بمعنى معجمي مخالف لمعنى فعله المجرد، ومن الشواهد الوارد في ذلك :

" **فمن نكث منهم شيئًا من هذه الشروط وتعدَّاها إلى غيرها فقد برئ من ذمة الله ورسوله**"(٧٣).

جاء في اللسان " **وعَدَا الأَمرَ يَعْدُوه وتَعَدَّاه كلاهما تَجاوَزَه** " (٧٤). ومن هنا نلاحظ أن المزيد كالمجرد من ناحية المعنى والعمل، بحيث يمكن استبدال أحدهما بالآخر دون الشعور بأي فارق بينهم. ومن الشواهد الواردة في ذلك أيضًا :

" **فمن تولّى عن الإيمان والإسلام والجزية فعدو لله ورسوله** " (٧٥).

نلاحظ في هذا الشاهد أيضًا أن الفعل تولى المزيد كالمجرد تمامًا من ناحية المعنى والعمل، بحيث يمكن استبدال أحدهما بالآخر دون الشعور بأي فارق بينهم أيضًا.

(جـ) جاءت ثلاثة أفعال من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(تفعّل)** المزيد بالتاء وتضعيف العين، وقد أكسبتهم تلك الزيادة بعض المعاني الصرفية الوظيفية ؛ هي : (الصيرورة . والاتخاذ – والتكلف بأن يعاني الفاعل ليحصل له الفعل).

أما الشاهد الوارد في معنى (الصيرورة) فهو :

" **ثم توفى رسول الله صلى الله عيه وسلم وقد نفد لأمر الله** " (٧٦).

نلاحظ أن الفعل قد حمل معنى الصيرورة، وهو التحول من حالة إلى أخرى، وقد دل نائب الفاعل عليه أيضًا ؛ حيث صار متحوِّلًا من حالة الحياة إلى الموت بفعل الله جلا وعلا، لأن أصل التركيب المبني للمعلوم كما نعلم (توفَّى الله رسوله)، ومن هنا فقد أظل هذا المعنى عناصر الجملة وربط بينها ربطًا وثيقًا.

وأما الشاهد الوارد في معنى (الاتخاذ) فهو :

" **ومن تزيَّن للدنيا بغير ما يعلم الله منه شانه الله** " (٧٧).

لقد جلب زيادة التاء والتضعيف للفعل معنى صرفيًّا وظيفيًّا، هو معنى **(الاتخاذ)** الذي ألقى بظلاله على مكونات الجملة، حيث حمل حدث الفعل هذا معنى ودل عليه، ودل الفاعل عليه حيث صار متخِذًا للزينة وصار المفعول به حكمًا (الدنيا) متخَذًا له هذه الزينة، فربط بين مكوناتها ربطًا وثيقًا، وصارت متسقة اتساقًا فرديًا.

وأما الشاهد الوارد في معنى (التكلف بأن يعاني الفاعل ليحصل له الفعل) فهو :

" **وتألَّف أهل فارس ومن كان في ملكهم من الأمم** " (٧٨).

لقد ألقى معنى (التكلف) بظلاله على عناصر الجملة، حيث حمل حدث الفعل هذا معنى ودل عليه، ودل الفاعل عليه حيث صار متكلِّفًا أمر (التأليف)، وصار المفعول به متكلَّفًا له هذا الأمر، ومن هنا ربط معنى التكلف بين عناصرها ربطًا وثيقًا، وصارت متسقة اتساقًا فرديًا.

[٦] الفعل المزيد بالتاء في أوله، وألف بعد فاء الفعل (تفاعل . يتفاعل).

احتل هذا البناء المرتبة السابعة من حيث نسبة الأفعال الواردة عليه في مادة الدراسة ؛ حيث بلغ عدد تلك الأفعال ما يقرب من أحد عشر فعلًا، جاءت على النحو التالي:

(أ) جاء ستة أفعال فقط من الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء **(تفاعل)**، وقد أكسبته تلك الزيادة معنى صرفيًّا وظيفيًّا ؛ هو معنى **(المشاركة)**، ومن الشواهد الواردة في ذلك:

" **هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان** " (٧٩).

ومن الشواهد الواردة في ذلك أيضًا :

" **إنا تراضينا أن نقف عند حكم القرآن** " ([٨٠]).

فكل من الفعلين (تقاضى، وتراضيا) قد حمل معنى المشاركة بين علي ومعاوية في التقاضي والتحكيم في حق الاستخلاف، وبينهما في ارتضاء الحكم بالقرآن في حق الاستخلاف أيضًا. فالمشاركة هنا لا تعني اشتراك كل من الفاعل والمفعول في أداء حدث الفعل، بحيث يكون كل منهما مشَارِكًا، ومُشارَكًا في آن واحد، كما ورد في الشواهد السابقة، ولكن المشاركة تعني هنا أن هناك عددًا من الفاعلين اشتركوا في أداء حدث الفعل لإيقاعه على المفعول به. وقد أظل هذا المعنى عناصر الجملة وربط بينها ربطًا وثيقًا، فقد حمل حدث الفعل معنى اشتراك أكثر من فاعل في أداء معناه، كما دل على أن الفاعل لا يكون إلا أفردًا مشتركين، والمفعول لابد وأن يشترك في إيقاع الحدث به فاعل يتكون من عناصر متعددة.

(ب) جاءت بعض الأفعال موضوع الدراسة على هذا البناء في خمسة مواضع بمعنى معجميٍّ جديد مخالف للمعنى المعجمي لفعله المجرد، ومن الشواهد الواردة في ذلك :

" **فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد** " ([٨١]).

من الملاحظ أن الفعل **(تعاطى)** في هذا الشاهد قد جاء بمعنى دلالي مخالف لمعنى فعله المجرد **(عطي)** المهمل وغير المستعمل، هذا فضلاً عن أنه جاء بمعنى مخالف لمعنى الإعطاء الذي جاءت به بعض الأفعال المزيدة منه ؛ حيث جاء بمعنى (الممارسة)، فالمعنى في الشاهد أن مَن مارس شيئا مِن سبِّ النبي أو أخذ يسبُّ النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين فهو مرتد.

ومن الشواهد الواردة في ذلك أيضًا ما جاء في رسالة يصف عمرو بن العاص فيها مصر لعمر بن الخطاب :

" **فتبارك الله أحسن الخالقين** " ([٨٢]).

فتبارك هنا بمعنى (تقدس)، وهو معنى لا يفهم من فعله المجرد (برك) الذي يأتي بمعنى الثبات والإقامة أو إناخة البعير.

أهم نتائج الدراسة

١- من أكثر الأفعال المزيدة ورودًا في هذا المبحث ما كان على بناء (أفعل)، ثم ما كان على بناء (فعّل)، ثم ما كان على بناء (فاعل). أما أقل الأفعال ورودًا فهو ما جاء على بناء (استفعل)، فبناء (تفعّل)، فبناء (تفاعل).

٢- لم يأت من أبنية الأفعال المزيدة في الرسائل موضوع الدراسة سوى سبعة أبنية فقط، هي بالترتيب : أفعل، فعّل، فاعل، افتعل، استفعل، وتفعّل، وتفاعل. أما باقي الأبنية المزيدة نحو : انفعل، وتفاعل، وافعلّ وغيرها، فلم يأت منها شيء.

٣ – من الملاحظ في هذه الدراسة أن من أكثر الآثار المترتبة على إضافة الحروف المزيدة على بعض الأفعال موضوع الدراسة هو إتيان تلك الأفعال بعد زيادتها تحمل معنى معجميًّا جديدًا غير المعنى المعجمي في حالة تجردها، هذا فضلًا عن إهمال بعضها في الاستعمال اللغوي. ويلي ذلك من الآثار المترتبة عن إضافة هذه الحروف للأفعال موضوع الدراسة أيضًا ما يتعلق بعملها، حيث وردت نسبة كبيرة منها تتعدى إلى مفعول به واحد أو أكثر بعد زيادتها، ويلي ذلك ورود نسبة كبيرة أيضًا من الأفعال المزيدة موضوع الدراسة وقد جلبت لها أحرف الزيادة معنى صرفيًّا وظيفيًّا. أما عن عدم تأثير إضافة أحرف الزيادة إلى بعض الأفعال، فقد وردت نسبة قليلة جدًّا من تلك الأفعال لم تؤثر فيها الزيادة شيئًا، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن تلك الحروف المزيدة ربما استخدمت قديمًا مع الأفعال التي لم تتأثر بزيادتها في الوظائف المشار إليها آنفًا، ثم فقدت هذه الوظائف مع التطور اللغوي أو بمعنى أدق التغير اللغوي فنُسيَت تلك الوظائف التي أضيفت بسببها لهذه الأفعال.

٤ – ينبغي الاهتمام بدراسة الروابط بين عناصر الكلام في اللغة انطلاقًا من أصغر الأبنية التي تحمل معنى تامًا كالجمل، وانتهاء بأكبر الأبنية التي تحمل معنى تاما كالنص، وعدم التركيز على دراسة نمطٍ من الأبنية دون الآخر. فالنص يجب أن ينظر إليه باعتباره وحدة متكاملة ومتناسقة ومترابطة الأجزاء، بدءًا من ترابط عناصر الجملة الواحدة، وانتهاء بترابط الجمل المتتابعة فيه.

٥ – لعبت أحرف الزيادة دورًا فاعلًا وبارزًا لا يستهان به في عملية الربط بين عناصر ومكونات الجمل المشتملة أفعالها عليها. بجانب ما لعبته من الأدوار سالفة الذكر من التعدية وإضافة المعاني الصرفية الوظيفية وغيرهما.

٦ – إن الربط بين عناصر الكلام في اللغة ليس حكرًا على تلك العناصر الشكلية الظاهرة كالضمائر وأسماء الإشارة وحروف العطف. فهناك أنواع أخرى من عمليات الربط بين عناصر الكلام، كتلك التي تتعلق بالعمليات العقلية المعرفية العليا وتنشأ عن عملية التفكير كنظام معالجة متقدم في العقل البشري، ولاسيما أحد أبعاده الهامة وهو ما يعرف في علم النفس المعرفي بمصطلح ما وراء المعرفة، حيث يربط العقل البشري من خلالها بين عناصر الكلام بتلك المعاني الصرفية الوظيفية وهي ما يمكن أن نطلق عليه بالبنى العميقة أو القراءات العميقة للجمل، أو المناسبة بين الكلمات بعضها ببعض على نو ما بيناه.

٧– يعتقد الباحث أن هناك معانيَ صرفية وظيفية أخرى غير تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي حصرها النحاة في (الجعل والتصيير أو المشاركة أو السؤال والطلب) يمكن أن تتعدى بواستطها الأفعال على نحو ما بينا فيما سبق. ولذا ينصح الباحث بإعادة قراءة المعاجم القديمة لتحديد تلك المعاني الصرفية الوظيفية التي تتضمنها لأفعال اللازمة، فتصير متعدية بفعل أحرف الزيادة، وعمل العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، للخروج بنتائج أكثر دقة وأكثر موضوعية.

الهوامش

1- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، علم الكتب، القاهرة، جـ ١ : ٨٦، ٨٧

2- السابق، جـ : ١، ص : ٨٦

[3] - السابق، جـ : ١، ص : ٨٦، ٨٧

[4] - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمن بن محمد، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، طبعة القاهرة :مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٢٦٨، ٤٦٦

[5] - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمن بن محمد، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، طبعة القاهرة :مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٥١، ٤١٠، وللمزيد انظر ص ٤١٥

[6] - يُنظر علم النفس المعرفي، د / عبد الهادي السيد عبده، أستاذ علم النفس التربوي بجامعة المنوفية، ص : ٩٤، وما بعدها

[7] - يُنظر علم اللغة النفسي، العصيلي، ص : ٢٥٥

٣- يُنظر دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص : ٤٣ - ٤٦

[9] - مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، د : محمد حميد الله الحيدري آبادي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، مكتبة مدبولي / القاهرة : ص ٢٠٩

[10] - السابق، ص : ٢٣٧.

[11] - السابق، ص : ٢٦٨، ٢٦٩

[12] - السابق، ص : ٢١٠

[13] - السابق، ص ٢٤٦

[14] - السابق، ص : ٢٣١

[15] - السابق، ص : ١٠٣

[16] - السابق، ص : ٢٢٩

[17] - السابق، ص : ٢٤١

[18] - السابق، ص :٢٤٦

[19] - يُنظر لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف ، جـ : ١، ص : ١٧٩

[20] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٣٨

[21] – السابق، ص : ٢٥٤

[22] – السابق، ص : ٩٨

[23]– السابق، ص : ٢٦٠

[24]– السابق، ص : : ٢٠٩

[25] – السابق، ص :: ٢٤٧

[26] – السابق، ص : ٢٠٩

[27] – السابق، ص : ٢٠٩

[28] – السابق، ص : ٢٤١

[29] – السابق، ص : ٢١٠

[30] – السابق، ص : ٢٢٣

[31] – قد يكون معنى التكثير في الفعل كقولنا : (طوّف فلان) أي : أكثر من الطواف، وقد يكون معنى التكثير في الفاعل نحو قولنا : (موتت الإبل وبركت) أي : كثر البارك منها والميت

[32]– مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٣١

[33] – السابق، ص : ٢٠٧

[34] – السابق، ص : ٢١٨

[35] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢١٩

[36] – السابق، ص : ٢٧٩

١– السابق، ص : ٢٠٨

٢– السابق، ص : ٢٣٨

[39] – السابق، ص : ٢٦٨

[40] – يُنظر لسان العرب لابن منظور، مادة سفر، جـ : ٣، ص ٢٠٢٤

[41] – يُنظر تاج العروس من جواهر القاموس جـ ١٢، ص ٤١

[42] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة : ص : ٢٠٩

[43] – السابق، ص : ٢٣٢

[44] – السابق، ص : ٢٦٦

[45] – السابق، ص : ٢٢٩

[46] – يُنظر لسان العرب لابن منظور، مادة : حصر، جـ ٢، ص :٨٩٧

[47] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ١٠٢

[48] – السابق، ص : ١٠٢

[49] – السابق، ص : ٢٣٧

[50] – السابق، ص : ٢٥٧

[51] – السابق، ص : ٢١٩

[52] – السابق، ص : ٢٠٨

[53] – يُنظر لسان العرب لابن منظور، مادة : نهي، جـ : ٦، ص :٤٥٦٤

[54]– مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٠٧

[55] – السابق، ص : ٢١٠

[56] – يُنظر لسان العرب لابن منظور، خشي، جـ : ٢، ص :١١٧٠

[57] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٣١

[58] – السابق، ص : ٢٦٧

[59] – السابق، ص : ٢٤٤

[60] – السابق، ص : ١٠٢

[61]– السابق، ص : ٢٧٦

[62] – السابق، ص : ١٠٣

[63] – السابق، ص : ٢٣٠

[64] – السابق، ص : ١٠٢

[65] – يُنظر لسان العرب لابن منظور مادة : وجب، جـ : ٦ ص : ٤٧٦٦

[66] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٣٢

[67] – يُنظر لسان العرب لابن منظور مادة : بدل، جـ : ١، ص : ٢٣١

[68] – السابق، الجزء والصفحة .

[69] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٣٢

[70] – يُنظر لسان العرب لابن منظور مادة : بدل، جـ : ٥، ص : ٣٥٧٩

[71] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢١٠

[72] – السابق، ص : ٢٥١

[73] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص :

[74] – يُنظر لسان العرب لابن منظور، جـ :٤، ص : ٢٨٤٦

[75] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة : ص ٢٦٠

[76] – السابق، ص : ٢٠٧

[77] – السابق، ص : ٢٤٢

[78] – السابق، ص : ٢١٧

[79] – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : ٢٨١

[80] – السابق، ص : ٢٨١

[81] – السابق، ص : ٢١١

[82] – السابق، ص : ٢٧٤